

الموضوع :

التشريعات الـ

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 386 لسنة 1989 م بشأن السماح للتضاركيات والحرفيين والموزعين الافراد بالاستيراد من الجمهورية التونسية

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 6

السنة الثامنة والعشرون

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (386) لسنة 89 م

بشأن السماح للتشاركيات والحرفيين والموزعين

الافراد بالاستيراد من الجمهورية التونسية

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على القانون رقم (64) لسنة 1971 م في شأن الاستيراد ،
 وعلى القانون رقم (12) لسنة 1989 م بشأن اعفاء البضائع ذات المنشأ
 العربي من الضرائب الجمركية ،
 وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (248) لسنة 1989م بتقرير بعض
 الاحكام في شأن الاستيراد ،

قررت**مادة (1)**

يسمح للتشاركيات والحرفيين والموزعين الافراد الحاصلين على تراخيص
 سارية المفعول طبقا لاحكام التشريعات النافذة لمارسة نشاطهم ، باستيراد
 البضائع والسلع ذات المنشأ التونسي من الجمهورية التونسية مباشرة .

مادة (2)

يلتزم المرخص له بالاستيراد وفق احكام المادة السابقة بمراعاة الضوابط
التالية :-

- أ) أن تكون السلع التي يستوردها من بين السلع المرخص له ببيعها ،
 أو تدخل ضمن مكونات النشاط الذي يزاوله .
- ب) أن يتولى تسويق ما يستورده من خلال المحل المرخص بالبيع فيه ،
 بالنسبة للموزعين الافراد .
- ج) أن يقوم بالاستيراد وفق الاجراءات المصرفية المتعارف عليها وفي اطار
 المعايير الاستيرادية المعتمدة .
- د) ان تكون شهادة المنشأ مصدقا عليها من الجهات المختصة ضمن
 المستندات التي تقدم للجهات المختصة بالجماهيرية العظمى .

مادة (3)

لا يجوز الاستيراد وفقا لاحكام هذا القرار ، الا بعد الحصول على تراخيص
 مسبقة بذلك من اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة الخارجية في البلدية التي

يقع في نطاقها الاداري نشاط طالب الترخيص وذلك حسب طبيعة النشاط الذي يزاوله .

وعلى اللجنة المذكورة البت في طلب صاحب الشأن واصدار الترخيص خلال مدة لا تجاوز أسبوعا واحدا .

مادة (4)

تخضع السلع والبضائع المستوردة طبقا لاحكام هذا القرار لاجراءات الصحية المعمول بها في الجماهيرية العظمى .

مادة (5)

يتولى مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية العاملة بالجماهيرية العظمى القيام بإجراءات فتح الاعتمادات ، وتحويل المبالغ المقررة للاستيراد .

مادة (6)

يلتزم المرخص له بالاستيراد وفقا لاحكام هذا القرار بتقديم المستندات والوثائق الالزمة المتعلقة بالبضاعة أو السلعة - فور وصولها - إلى اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة الخارجية في البلدية المختصة ، وذلك للقيام بتسعيتها قبل عرضها للبيع .

مادة (7)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 20 شوال 1398 ور
الموافق 25/11/1989 م